الحكومة المصرية

مرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

قانون الانتخاب

(نشر بعدد "الوقائع المصرية" رقم ١١٦ «غير اعتيادى» الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة ، سنة ١٩٣٥

تباع مطبوعات الحكومة بصالة البيع بوزارة المالية . أما المكاتبات الخاصة بهذه المطبوعات فترسل رأسا الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة

الثمن ... ... ٢٠ مليما

الحكومة المصرية

مرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

قانون الانتخاب

(نشر بعدد "الوقائع المصرية" رقم ١١٦ «غير اعتيادى» الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة ، سنة ١٩٣٥

تباع مطبوعات الحكومة بصالة البيع بوزارة المالية . أما المكاتبات الخاصة بهذه المطبوعات فترسل رأسا الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة

الثمن ... ... ٢٠ مليما

مرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥
قانون الانتخاب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأوّل — فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ١ — لكل مصرى من الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النوّاب متى بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة ، وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ خمسا وعشرين سنة ميلادية كاملة .

مادة ٢ — على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه فى دائرة الانتخاب التى بها موطنه .

وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التى يقيم فيها دائما ، أو التى له بها مصلحة أو فيها مقر عائلته . ويجب عليه أن يعيّن الموطن الذى يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه .

ويجب على الناخب اذا غيّر موطنه أن يعلن التغيير كتابة للمدير أو المحافظ بالجهة التى يريد نقل موطنه اليها وذلك لاجراء التعديل فى الجدول المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة .

فاذا لم يعلن تغيير الموطن قبل دعوة الناخبين استعمل الناخب حقوقه الانتخابية فى الدائرة التى كان اسمه مقيدا بها أولا .

مادة ٣ — لايجوز للناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة فى الانتخاب الواحد .

مادة ٤ — يحرم حق الانتخاب أبدا :

(١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات ؛

(٢) المحكوم عليهم فى جناية بعقوبة من عقوبات الجنح ؛

يحرم كذلك حق الانتخاب للمدد المبينة بعد :

(١) المحكوم عليهم فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تفالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إفساد أخلاق الشباب أو تشرد أو فى جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية وكذلك المحكوم عليهم لشروع منصوص عليه لإحدى الجرائم المذكورة .

وذلك لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم النهائى .

(٢) المحكوم عليهم بالحبس فى جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها فى المواد ٦٥ و ٦٦ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٧٤ من هذا القانون أو فى الشروع فى جريمة من تلك الجرائم ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى .

(٣) المحكوم عليهم فى احدى الجنح المنصوص عليها فى قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

والأحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق فى الانتخاب .

مادة ٥ — يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للأشخاص الآتى ذكرهم :

(١) المحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابون بأمراض عقلية المحجوزون مدة حجزهم .

(٢) الذين أشهر إفلاسهم ، مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار إفلاسهم إلا إذا ردّ إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

مادة ٦ — حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش أو فى البحرية الذين ليسوا فى الاستيداع أو فى اجازة حرة موقوف ما داموا تحت السلاح .

ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو أى شخص فى أية هيئة ذات نظام عسكرى.

مادة ٧ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للمديرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من العمدة أو من يقوم مقامه رئيسا ومن المأذون ومن واحد من الأعيان (يعرف القراءة والكتابة) يعينه مأمور المركز فإن لم يكن مأذون يعين المأمور بدله عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما فى كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور القسم أو من ينوب عنه رئيسا ومن اثنين من الأعيان (يعرفان القراءة والكتابة) يعينهما المحافظ . وتؤلف اللجنة فى المحافظات الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيسا . ومن اثنين من الأعيان يعرفان القراءة والكتابة يعينهما المحافظ .

مادة ٨ — يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه فى أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسنه ومحل سكنه .

ويحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء فى المدينة أو القرية أو فى الحى أو الحصة من المدينة أو القرية أو القسم .

مادة ٩ — للجنة أن تطلب ممن قيد اسمه فى الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولى الحقوق الانتخابية .

مادة ١٠ — يعرض جدول الانتخاب فى كل مدينة أو قرية أو قسم بالأماكن التى تتعين بقرار من المدير أو المحافظ .

ويكون العرض كل سنة من أول يناير إلى اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر .

مادة ١١ — يبعث الى المدير أو المحافظ بإحدى نسختى جدول الانتخاب موقعا عليها من أعضاء اللجنة التى حررته ومرفقة بالمحضر المثبت للعرض وذلك فى اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو بالتصحيح طبقا لقرارات اللجنة التى سيأتى ذكرها بعد أو حكم المحكمة . ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل .

أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند رئيس اللجنة وعليه تصحيحها على حسب التعديلات التى يبلغها اليه المدير أو المحافظ عملا بالفقرة السابقة .

مادة ١٢ — لكل مصرى أهمل إدراج اسمه فى جدول الانتخاب بغير حق أو حصل خطأ فى البيانات الخاصة بقيده أن يطلب إدراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد . كما أن لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج من غير حق كذلك . وله أيضا أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر ينـاير من كل ســنة . وتقدّم كتابة للمدير فى المديريات وللمحافظ فى المحافظات ، وتقيد بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص . وتعطى إيصالات لمقدّميها .

وعلى المدير أو المحافظ فى جميع الأحوال أن يعلن كل من قدّم طلبا من الطلبات السابقة ، وكذلك كل من قدّم بشأنه طلب منها بلا رسوم ليقدم ملاحظاته كتابة أو شـفويا بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنــة الآتى ذكرها فى المـادة التالية .

ويودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر فبراير إلى الخامس عشر من ذلك الشهر ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه .

مادة ١٣ — يحكم فى الطلبات المذكورة بلجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو نيابة يعينه النائب العمومى ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرياسة للقائم بأعماله .

وتعرض قرارات اللجنة من الخامس عشر إلى الحادى والثلاثين من مارس فى مقر المديرية أو المحافظة وإذا لم يصــدر قرار اللجنة فى طلب من الطلبات المقدّمة إلى المدير أو المحافظ فى الميعاد المنصوص عليه فى المـادة السابقة أو لم يعرض قرارها اعتبر ذلك رفضا لهذا الطلب .

مادة ١٤ — لكل ذى شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يستأنف قرارات اللجان إلى المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرة اختصاصها مقر اللجنة التى أصدرت القرار وذلك من أول أبريل إلى العاشر منه وكذلك الحكم اذا لم يعرض قرار اللجنة فى أحد الطلبات .

ويرفع الاســتئناف بعريضة ترفق بها صورة القرار والأوراق التى يستند إليها المستأنف .

ويوقع رئيس المحكمة فى ذيل العريضة بتاريخ الجلسة و يعلن إلى ذوى الشأن صورة تلك العريضة والأمر الصادر بتحديد الجلسة خمسة أيام قبلها .

ويقضى فى هذه الطلبات على وجه السرعة و بعد سماع اقوال النيابة العمومية .

ويكون قرار المحكمة نهائيا وبلا رسوم .

ويجوز الحكم بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .

مادة ١٥ — تخطر المحكمة المدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات ناقضا لقرارات اللجان فى الخمسة الأيام التالية للقرار، وحتى هذا الإخطار يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار .

مادة ١٦ — يجوز لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يدخل خصما أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة عشرة أو أمام المحكمة فى أى نزاع بشأن إدراج اسم او حذفه ولو لم يكن طرفا فى القرار الصادر من اللجنة .

مادة ١٧ — على اللجان أن تراجع فى شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتضيف اليها :

(أولا) أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التى يشترطها القانون لتولى الحقوق الانتخابية .

(ثانيا) أسماء من أهملوا بغير حق فى المراجعات السابقة .

وتحذف منها :

(أولا) أسماء المتوفين .

(ثانيا) أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق . وتجرى أحكام المواد العاشرة وما يليها الى المادة السادسة عشرة على الجدول مراجعا .

مادة ١٨ — لكل من أدرج اسمه فى جدول الانتخاب الحق فى الاشتراك فى الانتخاب ، ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدا فى الجدول .

مادة ١٩ — يعطى رئيس اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة لكل من قيد اسمه فى جدول الانتخاب وأصبح قيده فيه نهائيا شهادة بذلك يذكر فيها اسمه ومحل توطنه ورقم وتاريخ قيده بالجدول والسن المقدرة له فى تاريخ القيد وتختم الشهادة بختم المركز أو القسم .

الباب الثانى — فى انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٠ — تنتخب كل مديرية او محافظة عدد أهاليها ستون ألفا أو أكثر عضوا لمجلس النواب عن كل ستين ألفا أو بقية لا تنقص عن ثلاثين ألفا . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب .

وتنتخب المحافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا عضوا لمجلس النواب إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية .

مادة ٢١ — تكون المديرية أو المحافظة التى تنتخب عضوا واحدا لمجلس النواب دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذى ينتخب عضوا واحدا لذلك المجلس .

وتتعين دوائر الانتخاب فى المديريات أو المحافظات التى يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس النواب بقانون ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا ينقص عن ثلاثين ألفا دائرة انتخاب مستقلة وفى هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد اعضاء مجلس النواب الذى يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز تسهيلا لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى فى تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الادارية أوالقرى وطرق المواصلات،مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التى يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٢٢ — ينتخب ناخبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس النواب .

مادة ٢٣ — يشترط فى عضو مجلس النواب :

(أولا) — أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثانيا) — أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب وأن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

(ثالثا) — ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين فى الإجازة الحرة .

(رابعا) — أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيها مصريا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز فى الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل . وينقص هذا المبلغ إلى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالى مركز الدر أو الجهات التابعة الآن لمصلحة الحدود .

وأمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها لا ينتخبون نوابا وانما يجوز تعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ .

مادة ٢٤ — يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم والتكميلية بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢٥ — لا يجوز أن يرشح أحد نفسه فى أكثر من دائرتى انتخاب .

مادة ٢٦ — لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه فى دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك العمد والمشايخ .

مادة ٢٧ — يقدم الترشيح كتابة للمديرية أو المحافظة مصحوبا بايصال ايداع المبلغ المنصوص عليه فى المادة (٢٣) وذلك فى مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما فى المادة (٢٤) وإلا كان باطلا .

وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص ويعطى عنها ايصالات .

مادة ٢٨ — يعرض كشف المرشحين فى كل دائرة انتخابية بمعرفة المدير أو المحافظ فى مقر دائرة الانتخاب وجميع الدوائر الفرعية فى الثلاثة الأيام التالية لانتهاء المدة المبينة فى المادة (٢٧) .

ويبقى هذا الكشف معروضا مدة خمسة أيام ولكل من أهمل ادراج اسمه فى الكشف أن يطلب ادراجه من المدير أو المحافظ فى الخمسة الأيام المذكورة .

مادة ٢٩ — اذا ظهر أن أحدا رشح نفسه فى أكثر من دائرتين خيّر فى أى اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فان لم يبد رأيه فى الخمسة الأيام التالية لعرض الكشوف اعتبر مرشحا فى الدائرتين اللتين قيد ترشيحه عنهما أولا .

مادة ٣٠ — اذا لم يتقدم فى دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحا صحيحا أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره وبلا حاجة لتولى اجراءات الانتخاب بالنسبة اليه .

مادة ٣١ — لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح باعلان على يد محضر يرسل الى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام فيدون ذلك أمام اسمه فى كشف المرشحين ويعلن يوم الانتخاب بعرضه على باب مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية .

مادة ٣٢ — يعلن المرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين للانتخاب بتعليق صور منه فى كل قرية أو مدينة أوقسم من مدينة وفى الأماكن التى يعينها المدير أو المحافظ بقـــرار ويكتب فى ذيل كل صورة أسماء المرشحين للانتخاب فى الدائرة .

مادة ٣٣ — تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التى توضع بقرار من وزير الداخلية .

ويكون كذلك توزيع تلك الأوراق بين لجان الانتخاب المختلفة بقرار يصدره وزير الداخلية .

مادة ٣٤ — تناط ادارة الانتخاب فى كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفى الحكومة يعينه وزير الحقانية وتكون له الرياسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين .

مادة ٣٥ — يختار رئيس اللجنـــة ومندوب الداخلية المشار اليهما فى المـادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب، من كشف ناخبى الدائرة، ثلاثة ناخبين عالمين بالقراءة والكتابة غير مرشحين ليكونوا اللجنة المؤقتة التى تقوم يوم الانتخاب بالاجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

واذا غاب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكملها الرئيس من الناخبين الحاضرين .

وتؤلف اللجنة النهائية من القاضى أو عضو النيابة أو موظف الحكومة ومن مندوب الداخليــة المشار اليهما ومن ثلاثة من النـاخبين ينتخبون بالكيفية الآتيــة :

لكل مرشح أن يعين خمسة من الناخبين يبلغ أسمـاءهم كتابة الى رئيس لجنــة الانتخاب الوقتية فى اليوم السابق على يوم الانتخـاب وينتخب هؤلاء الناخبون المعينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة .

ويحصل الانتخاب فى قاعة الانتخاب وفى اليوم المحدّد له بواسطة الناخبين المعينين الحاضرين و بالأغلبية النسبية وتتبع فى ذلك القواعد المقررة فى المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من هذا القانون . فاذا تساوت الأصوات حصل الاقتراع بين المتساوين ومن عينته القرعة كان عضوا باللجنة . واذا تعذر بعد مضىّ ساعة من الزمن المحدّد للبدء فى عملية الانتخاب تأليف اللجنة النهائية للانتخاب سواء لعدم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لعدم حضورهم فتصبح اللجنة الوقتية نهائية . وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التى قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها فى آخر الجلسة .

مادة ٣٦ — حفظ النظام فى جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله فى ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة وللمدير أو المحافظ فى جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتداخل عند الحاجة لإقرار النظام العام . على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

مادة ٣٧ — لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ولايجوز حضورهم حاملين سلاحا . وللمرشحين دائما حق الدخول فى قاعة الانتخاب .

مادة ٣٨ — يجب أن يكون حاضرا من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .

واذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الإجراءات فعلى الرئيس إكماله من الناخبين الحاضرين .

واذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يعينه .

وكذلك يعين الرئيس العضو أو الناخب الذى يقوم مقام كاتب السر اذا غاب مؤقتا .

مادة ٣٩ — تدوم عمليـة الانتخاب من الساعة الثامنة صـباحا الى الساعة الخامسة مساء .

ومع ذلك فاذا وجد فى جمعية الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء ناخبون لم يبدوا آراءهم تحرر اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب الى ما بعد ابداء آرائهم .

ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى .

مادة ٤٠ — أول من يبدى رأيه الناخبون من اعضاء لجنة الانتخاب .

واذا قسمت دائرة انتخاب إلى دوائر فرعية وكان رئيس اللجنة ومندوب وزير الداخلية ناخبين فى تلك الدائرة فيبديان رأيهما فى الدائرة الفرعية التى اختيرا ليكون أحدهما رئيسا للجنتها والآخر عضوا فيها ولو كانا تابعين لدائرة فرعية أخرى .

مادة ٤١ — على كل ناخب أن يقدم للجنة عند ابداء رأيه شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب .

ومن أضاع شهادته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

مادة ٤٢ — يتلقى كل ناخب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع فى ظهرها ختم لجنة الانتخاب وتاريخ الانتخاب وينتحى الناخب جانبا من النواحى المخصصة لابداء الرأى فى قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يعيدها مطوية الى الرئيس وهو يضعها فى الصندوق الخـاص بأوراق الانتخاب وفى الوقت عينه يضع كاتب السر فى كشف الناخبين اشارة أمام اسم الناخب الذى أبدى رأيه .

والناخبون الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب يبدونها شفاها بحيث يسمعهم أعضاء اللجنة وحدهم .

وفى هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل ناخب فى ورقة يوقع عليها الرئيس .

ويجوز أيضـا لهؤلاء الناخبين أن يختاروا عضـوا من اللجنة يسرون إليه بآرائهم على مسمع من الرئيس فيثبتها العضو فى ورقة ويوقع عليهـا الرئيس المذكور .

مادة ٤٣ — جميع الآراء المعلقة على شرط تعتبر باطلة وكذلك الاراء التى تعطى لشخص لم يكن اسمـه مدرجا فى كشف المرشحين والتى تعطى لأكثر من شخص فى ورقة واحدة والتى تثبت على ورقة غير التى سلمت من اللجنـة أو على ورقة أمضاها الناخب الذى أبدى رأيه أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه .

مادة ٤٤ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك إلا فى الحالة المنصوص عليها فى المـادة (٣٩) .

ثم يؤخذ فى فرز الآراء التى أعطيت .

ويجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب بالدوائر الفرعية لفرزها معـا فى الثلاثة الأيام التالية ليوم الانتخاب على الأكثر بواسـطة لجنة الفرز التى تتكون من رئيس لجنة الانتخاب فى مركز الدائرة الأصلية رئيسا وعضو من كل لجنة فرعية يختاره أعضاؤها .

مادة ٤٥ — تفصل اللجنة فى جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفى صحة إعطـاء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة فى الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس عنـد الاقتضاء أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالأغلبية . فإذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذى منه الرئيس وذكر ذلك فى المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها الرئيس علنا .

مادة ٤٦ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار فى المحضر .

ومع ذلك فإن عدم اشتمال المحضر على شىء مما وقع أو تقرر فى عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء إجراءات الانتخاب .

مادة ٤٧ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التى أعطيت .

فإذا لم يحصل أحد المرشحين فى المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب فى مدى خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات . فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما فى المرة الثانية .

وفى المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ٤٨ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

ويمضى جميع أعضاء اللجنة فى الجلسة نسختين من محضر الانتخاب ترسل إحداهما مع أوراق الانتخاب كلها إلى وزير الداخلية مباشرة فى ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

مادة ٤٩ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه .

مادة ٥٠ — اذا كان انتقال الناخب من محل إقامته إلى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب تذكرتين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وإيابا .

مادة ٥١ — كل نشرة أو وسيلة من وسائل العلنيـة المنصوص عليها فى المـادة ١٤٨ من قانون العقوبات الأهلى ترمى الى ترويج الانتخاب يجب أن تشتمل على اسم الناشر .

ويجرى حكم هـذه القاعدة منذ نشر تاريخ الانتخاب فى الجريدة الرسمية حتى نهاية عملية الانتخاب .

الباب الثالث — فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٥٢ — تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها مائة وثمانون ألفا أو أكثر عضوا لمجلس الشيوخ عن كل مائةوثمانين ألفا أو بقية لاتنقص عن تسعين ألفـا . وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمـانين ألفا ولا ينقص عن تسعين ألفا عضوا لمجلس الشيوخ ، وتنتخب المحافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفا عضوا لمجلس الشيوخ الا اذا أضافها القانون الى محافظة أخرى أو الى مديرية .

مادة ٥٣ — تكوّن المديرية أو المحافظة التى تنتخب عضوا واحدا لمجلس الشيوخ دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو المحافظـة الذى ينتخب عضوا واحدا لذلك المجلس .

وتتعين دوائر الانتخاب فى المديريات أو المحافظات التى يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ بقانون. ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا ولا ينقص عن تسعين ألفـا دائرة انتخاب مستقلة وفى هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتهـا سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذى يحق لها أو من وجهة تحديد دوائر الانتخاب .

ويجوز تسهيلا لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى فى تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الادارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التى يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ٥٤ — ينتخب الناخبون فى كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس الشيوخ .

مادة ٥٥ — يشترط فى عضو مجلس الشيوخ :

(أولا) أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثانيا) أن يكون من احدى الطبقات الآتية :

(١) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك — سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون .

(٢) أمراء الأسرة المالكة ونبلائها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام ، المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى — وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها فى الدستور وفى هذا القانون .

وتنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان .

(ثالثا) أن يكون محسنا للقراءة والكتابة .

ويشترط أيضا فيمن ينتخب عضوا فى مجلس الشيوخ :

(ا) أن يكون اسمه مقيدا فى جدول من جداول الانتخاب .

(ب) أن يرشح نفسه ويودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ ١٥٠ جنيها مصريا يخصص للأعمال الخيرية المحلية اذا عدل عن الترشيح أو اذا لم يحز عشر الأصوات على الأقل .

مادة ٥٦ — تجرى أحكام الباب الثانى على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفا لما نص عليه فى هذا الباب .

الباب الرابع

فى الفصل فى صحة نيابة أعضاء المجلسين وفى عدم الجمع وفى سقوط العضوية

مادة ٥٧ — كل مجلس يختص وحده بالفصل فى صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الأعلى فى ذلك .

ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بعريضة يقدمها الى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التى يبنى عليها الطلب. ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

ويجب تقديم الطلب فى الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات فى الانتخاب أن ينازع بالطريقة عينها فى صحة انتخاب العضو الذى أعلن انتخابه .

ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب واعلان الشهود اذا رأى محلا لذلك وتجرى فى حق هؤلاء الشهود أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنح .

ولكل من المجلسين أن يعهد بهذه السلطة للجنة التى ينتخبها لفحص نيابة الأعضاء .

ويفصل المجلس فى الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذى يرى أن انتخابه جرى صحيحا أو يقضى ببطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل .

مادة ٥٨ — إذا انتخب عضو أحد المجلسين فى دائرتين وجب عليه بعد الفصل فى صحة انتخابه بثمانية أيام أن يقرر فى المجلس أى الدائرتين يريد أن يكون نائبا عنها . فاذا لم يفعل تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التى يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ٥٩ — كل عضو فى أحد المجلسين انتخب عضوا فى المجلس الآخر وكل من انتخب فى انتخابات واحدة عضوا فى كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح فى الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل فى صحة انتخابه فى أى المجلسين يريد الجلوس . فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعلى رئيس المجلس الذى وقع الاختيار عليه أو الذى اعتبر انه وقع الاختيار عليه أن يخطر رئيس المجلس الآخر وهو يعلن خلو المحل .

مادة ٦٠ — لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية ويدخل فى ذلك كل موظفى ومستخدمى مجالس المديريات والمجالس البلدية وكل موظفى وزارة الأوقاف ومستخدميها وكذلك العمد .

ويستثنى الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيون من حكم عدم الجمع[1] .

وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات .

مادة ٦١ — كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم فى المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان

(١) معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٦

الشياخات انتخب أو عين عضوا بأحد المجلسين يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته بتلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل فى الثمـانية الأيام التالية ليوم الفصل فى صحة نيابته عن تلك العضوية . ويعطى الموظف أو المستخدم فى حالة القبول حقه فى المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو فى أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها فى المـادة المذكورة أو قبل العضوية فى أحد مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجـان الشياخات يعتبر أنه تنازل عن عضويته بعد مرور الثمانية الأيام التالية لتاريخ تعيينه فى الوظيفة أو صيرورة انتخابه فى تلك المجالس أو اللجان نهائيا . ويعلن مجلسه خلو المحل الذى كان يشغله .

مادة ٦٢ — إذا وجد أحد الأعضاء فى حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها فى المـادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه ، تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة فى العضو .

ويكون السقوط فى الأحوال السالفة بقرار من المجلس .

مادة ٦٣ — الاستقالة من عضوية أحد المجلسين تقـدم الى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها .

مادة ٦٤ — عند خلو محل فى أحد المجلسين يأمر وزير الداخلية بناء على تبليغ رئيس ذلك المجلس بانتخاب عضو بدل من خلا محله .

البـاب الخامس — فى جرائم الانتخاب

مادة ٦٥ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من تعمد إدراج اسم فى جداول الانتخاب أو حذفه منهـا على خلاف أحكام هذا القانون أو تعمد إهمال إدراج اسم أو حذفه كذلك.

(ثانيا) كل من توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو فى ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك وكذلك من توصل على الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر .

مادة ٦٦ — يعاقب بتلك العقوبات نفسها :

(أولا) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لإكراهه على التصويت على وجه خاص .

(ثانيا) كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت .

(ثالثا) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

مادة ٦٧ — يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها مصريا من طبع أو نشر أوراقا لترويج الانتخاب مخالفا لأحكام المادة (٥١) من هذا القانون . وهذا مع عدم الاخلال بوجوب مصادرة تلك الأوراق .

مادة ٦٨ — كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالا كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير فى نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها مصريا .

مادة ٦٩ — يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات مصرية :

(أولا) من دخل فى المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملا سلاحا من أى نوع .

(ثانيا) من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

مادة ٧٠ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من أبدى رأيه فى انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج فى الجدول بغير حق .

(ثانيـا) كل من تعمد ابداء رأيه باسم غيره .

(ثالثـا) كل من استعمل حقه فى الانتخاب أكثر من مرة فى انتخاب واحد .

مادة ٧١ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه مصرى كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب او أى ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غيّر نتيجة انتخاب بأية وسيلة أخرى ، وذلك بقصد تغيير الحقيقة فى نتيجة الانتخاب أو بقصد ايجـاد ما يستوجب اقتراعا جديدا .

مادة ٧٢ — يعاقب بالعقوبات المبينة فى المـادة السابقة كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظام اجراءاته باسـتعمال القوة او التهديد أو بالاشـتراك فى تجمهر أو صياح أو مظاهرات .

مادة ٧٣ — يعاقب بالعقوبات عينها من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو أتلفه .

مادة ٧٤ — كل من أفشى سر اعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها مصريا .

مادة ٧٥ — كل موظف عمومى حـكم عليه فى جريمـة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته يجوز الحكم عليه بالعزل .

مادة ٧٦ — يعاقب على الشروع فى جرائم الانتخاب بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

مادة ٧٧ — تسقط الدعوى العموميـة والمدنية فى جرائم الانتخاب المنصوص عليها فى هذا الباب عدا مانص عليه فى المـادتين ٦٥ و ٧٤ بمضى ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة ٧٨ — يكون لرئيس لجنة الانتخاب السـلطة المخوّلة لمـأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب فى قاعة الانتخاب أو يشرع فيها فى ذلك المكان .

الباب السادس — أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٧٩ — الجهات التابعة لمصلحة الحدود يجوز فيما يتعلق بالانتخابات الحاقها بالمديريات أو المحافظات التى يعينها وزير الداخلية بقرار .

مادة ٨٠ — جداول الانتخاب الحالية تعدّل طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨١ — بالنسبة للانتخابات الأولى التى تحصل تطبيقا لهذا القانون يجوز تعديل المواعيد المنصوص عليها فيه لإعداد جداول الانتخاب وللترشيح وللطلبات وعلى العموم كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٨٢ — الى أن يصدر القانون المشار اليه فى المادتين ٢١ و ٥٣ تعين دوائر الانتخاب لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسا ومن رئيس النيابة أو النائب ومن باشمهندس الرى المختص بالمديرية وفى محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال يندب وزير الداخلية والأشغال العمومية مهندس تنظيم بدل باشمهندس الرى ولوزير الداخلية أن يضم لهذه اللجان من يختاره من الأعضاء .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بتحديد دوائر الانتخاب المذكورة بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ٨٣ — لوزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨٤ — يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون من نصوص القوانين والمراسيم السابقة لصدوره .

مادة ٨٥ — على وزراء الداخلية والمالية والحقانية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هـذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى القبة فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٥٤ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
محمد توفيق نسيم

وزير المواصلات	وزير الحقانية	وزير المالية
عبد الحميد عمر	أمين أنيس	أحمد عبد الوهاب

مذكرة

عندما صح عزم الوزارة على بعث قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ورقم ١٠ لسنة ١٩٢٦ تبينت انه لا يكفى أن يذكر أن النصوص التى صدرت بها القوانين المتقدم ذكرها ستصبح معمولا بها بعد إذ كانت قد نسخت ، فان بعض تلك النصوص أصبحت لاتتفق مع حال التشريع الحاضر ، وهو قد تجاوز النقطة التى وقفت عندها المادة ٩٣ بشأن الجنسية ، فانها الآن منظمة بقانون هو المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

والمادة ١٥٠ من قانون العقوبات التى تحيل اليها المادة ٦٢ لم تعد بعد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ تشير الى طرق العلنية وقد حصر تعريفها فى المادة ١٤٨

والمـادة ٤ لم يعد من الممكن أن تظل على حالها بعد إضافة جنح المخدرات بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١ إلى الجرائم التى يترتب عليها الحرمان من حق الانتخاب ، ومن الضرورى مراعاة التناسق بين الحرمان المترتب على الحكم فى هـذه الجنح وهو موقوت بخمس سنين والحرمان الذى يقرره قانون سنة ١٩٢٣ أبديا لمرتكبي الجنح المشار اليها فى المـادة ٤ ، بأن يجعل الحرمان الأخير موقوتا بخمس عشرة سنة كما فعل قانون انتخاب سنة ١٩٣٠ لا سيما وقد أصبح لمن مضى عليه أكثر من هـــذه المدة حق مكتسب فى الانتخاب ، وليس لحذف اسمائهم من الجداول ولحرمانهم من جديد من استعمال حق الانتخاب وجه أو ضرورة .

ويقتضى هـذا التناسق أن تنقل الاشارة إلى أثر الجرائم الانتخابية فى تعطيل حق الانتخاب خمس سنين من المـادة ٥ إلى المـادة ٤

لذلك رأت الوزارة من الأفضـل أن تنشر نصوص القانون نشرا جديدا وفيما عدا التعديلات التى تقدّم بيانها ، فان قانون الانتخاب المنشور هو بعينه قانون سـنة ١٩٢٣ ، وهذا النشر الجديد يهيئ للقائمين بتنفيذ القانون أداة عمل حاضرة خلت من المواد التى ألغيت ومن الاشارات الى الأصل والتعديل وتتابعت وانسجمت موادها و يغنى عن الرجوع الى المجاميع القديمة ؟

١٩٣٥/١٢/١٨ رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

المطبعة الاميرية ١٢٤١١ - ١٩٣٥ - ٨٠٠٠

Imp. Nationale 11412-1935-8000 ex.

NOTE

Lorsque le Ministère eut pris la résolution de rétablir la loi électorale de 1923, modifiée par les Lois No. 4 de 1924 et No. 10 de 1926, il constata qu'il ne suffisait point d'énoncer que les dispositions de ces lois abrogées seraient remises en vigueur, car quelques-unes de ces dispositions ne sont plus en harmonie avec l'état de la législation actuelle.

En effet, cette législation est déjà allée au delà de la limite à laquelle s'était arrêté l'article 93 de la loi électorale en ce qui concerne la nationalité, qui, en ce moment, est réglementée par le Décret-Loi No. 19 de 1929.

D'autre part, l'article 150 du Code Pénal, auquel se réfère l'article 62 de la loi électorale, ne vise plus les moyens de publication, car ceux-ci, après la promulgation de la Loi No. 97 de 1931, sont maintenant définis limitativement par l'article 148.

De plus, l'article 4 de la loi électorale ne saurait plus être maintenu tel quel, puisque les Lois No. 21 de 1928 et No. 50 de 1931 ont ajouté les délits concernant les stupéfiants aux infractions qui entraînent la déchéance des droits électoraux. Et il est indispensable de tenir compte de l'harmonie entre la déchéance découlant d'une condammation encourue pour ces délits, laquelle est limitée à cinq ans, et la déchéance prévue par la Loi de 1923, laquelle est permanente pour les auteurs des délits mentionnés dans l'article 4, et ce en limitant cette dernière déchéance à quinze ans, comme l'avait fait la loi électorale de 1930, d'autant plus que les individus qui ont passé plus que cette période ont déjà un droit acquis en matière électorale, et qu'il n'y aucune raison ou nécessité de les rayer des listes électorales ou de les priver d'exercer les droits électoraux.

Cette harmonie exige également de transférer de l'article 5 à l'article 4 les dispositions relatives à la suspension de l'exercice des droits électoraux du fait de délits électoraux.

En conséquence, le Ministère a jugé préférable de publier de nouveau les dispositions de la loi électorale. La loi publiée, sauf les modifications qui précèdent, est identique à celle de 1923. Du reste, cette nouvelle publication fournira aux services chargés de l'exécution de la loi un instrument de travail complet et harmonieux, dépouillé des dispositions abrogées ou des renvois au texte primitif et au texte modifié, ce qui leur épargnera la peine de se référer aux anciens recueils.

Le 18 décembre 1935.

Le Président du Conseil des Ministres,
Ministre de l'Intérieur,

(Traduction.) MOHAMED TEWFICK NASSIM.

Canal, les Ministres de l'Intérieur et des Travaux Publics délégueront un Ingénieur de Tanzim en remplacement de l'Ingénieur en Chef d'Irrigation. Le Ministre de l'Intérieur pourra adjoindre des membres de son choix à ces commissions.

Les circonscriptions électorales seront déterminées par arrêté du Ministre de l'Intérieur, pris avec l'approbation du Conseil des Ministres.

Art. 83.—Notre Ministre de l'Intérieur pourra prendre les arrêtés nécessaires pour la mise à exécution de la présente loi.

Art. 84.—Sont et demeurent abrogées toutes les dispositions des lois et décrets rendus antérieurement à la présente loi et qui sont contraires à ses dispositions.

Art. 85.—Nos Ministres de l'Intérieur, des Finances, de la Justice et des Communications sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente loi qui entrera en vigueur dès sa publication au "Journal Officiel."

Nous ordonnons que le présent décret-loi soit revêtu du sceau de l'Etat, publié au "Journal Officiel" et exécuté comme loi de l'Etat.

Fait au Palais de Koubbeh, le 23 Ramadan 1354 (19 décembre 1935).

FOUAD

Par le Roi:

Le Président du Conseil des Ministres et Ministre de l'Intérieur,
MOHAMED TEWFICK NASSIM.

Le Ministre des Finances,
AHMED ABDEL WAHAB.

Le Ministre de la Justice,
AMINE ANIS.

Le Ministre des Communications,
ABDEL MAGUID OMAR

(*Traduction.*)

Art. 75.—La condamnation d'un fonctionnaire public pour un délit électoral commis dans l'exercice de ses fonctions, pourra entraîner sa condamnation à la révocation.

Art. 76.—La tentative des délits électoraux est punie des mêmes peines que celles prévues pour les délits consommés.

Art. 77.—Les actions publiques et civiles relatives aux infractions prévues dans ce chapitre, à l'exception des infractions prévues aux articles 65 et 74, seront prescrites trois mois après le jour de la proclamation du résultat de l'élection ou de la date du dernier acte d'instruction.

Art. 78.—Le Président du bureau électoral est investi de la qualité d'officier de police judiciaire en ce qui concerne toute infraction tentée ou commise dans la salle des élections.

TITRE VI

DISPOSITIONS GÉNÉRALES ET TRANSITOIRES

Art. 79.—Les localités relevant de l'Administration des Frontières pourront être rattachées, quant aux élections, aux Moudiriehs ou Gouvernorats qui seront désignés par arrêté du Ministre de l'Intérieur.

Art. 80.—Les listes électorales existantes seront revisées conformément aux dispositions de la présente loi.

Art. 81.—Pour les premières élections qui auront lieu en application de la présente loi, les délais prévus pour la préparation des listes électorales, pour la présentation des candidatures et, en général, tous autres délais prévus par la présente loi pourront être modifiés par arrêté du Ministre de l'Intérieur.

Art. 82.—Jusqu'à la promulgation de la loi prévue aux articles 21 et 53, les circonscriptions électorales seront déterminées par une Commission composée du Moudir ou du Gouverneur comme Président, du Chef du Parquet ou du Naïb et de l'Ingénieur en Chef d'Irrigation compétent. Dans les Gouvernorats du Caire, d'Alexandrie et du

Art. 68.—Celui qui, dans le but d'influencer le résultat d'une élection, livre à la publicité ou répand, parmi les électeurs, des allégations mensongères sur la conduite ou l'honorabilité d'un des candidats, ou répand de fausses nouvelles, sera puni d'un emprisonnement ne dépassant pas six mois ou d'une amende n'excédant pas L.E. 50.

Art. 69.—Sera puni d'une amende ne dépassant pas L.E. 10 :

(1) Celui qui pénètre dans le local destiné aux réunions électorales porteur d'une arme quelconque ;

(2) Celui qui, n'ayant pas le droit d'entrer dans la salle réservée aux élections, ne se retire pas sur l'invitation du Président du bureau.

Art. 70.—Sera puni d'un emprisonnement ne dépassant pas un an et d'une amende n'excédant pas L.E. 100 ou de l'une de ces peines seulement :

(1) Celui qui, sachant qu'il a été indûment inscrit sur la liste électorale, aura voté ;

(2) Celui qui aura sciemment voté sous le nom d'un autre ;

(3) Celui qui, dans une seule élection, aura exercé plus d'une fois son droit d'élection.

Art. 71.—Quiconque, dans l'intention de fausser le résultat d'une élection ou de rendre nécessaire un nouveau scrutin, soustrait, supprime, détruit ou endommage une liste électorale, un bulletin de vote ou tout autre document afférent aux opérations des élections ou de toute autre manière, fausse le résultat d'une élection, sera puni de l'emprisonnement ou d'une amende n'excédent pas L.E. 200.

Art. 72.—Sera puni des peines prévues à l'article précédent celui qui, en usant de violences ou de menaces, ou en prenant part à des attroupements, clameurs ou démonstrations, aura porté atteinte à la liberté ou à la marche régulière des opérations électorales.

Art. 73.—Sera puni des mêmes peines, quiconque aura enlevé ou détérioré l'urne contenant les bulletins des votes.

Art. 74.—Quiconque, sans l'assentiment d'un électeur, révèle dans quel sens il a voté, sera puni d'un emprisonnement ne dépassant pas six mois ou d'une amende n'excédant pas L.E. 50.

La déchéance dans les cas précités aura lieu en vertu d'une décision de la Chambre.

Art. 63.—La démission d'un membre de l'une ou de l'autre Chambre devra être adressée au Président de cette Chambre. Elle devient définitive dès que la Chambre en décide l'acceptation.

Art. 64.—Dès qu'un siège est devenu vacant dans l'une ou l'autre Chambre, le Ministre de l'Intérieur, sur la communication du Président de la Chambre, ordonne une nouvelle élection au siège devenu vacant.

TITRE V

DES INFRACTIONS ÉLECTORALES

Art. 65.—Sera puni d'un emprisonnement ne dépassant pas un an et d'une amende n'excédant pas L.E. 100 ou de l'une de ces peines seulement :

(1) Celui qui aura sciemment inscrit ou rayé, ou omis d'inscrire ou de rayer des noms dans les listes électorales contrairement aux dispositions de la présente loi ;

(2) Celui qui aura sciemment et en dehors des conditions requises pour l'exercice du droit électoral, obtenu son inscription ou l'inscription d'un autre. Il en sera de même de celui qui aura dans les mêmes conditions obtenu la radiation d'un autre.

Art. 66.—Sera puni des mêmes peines :

(1) Celui qui use de violences ou de menaces pour empêcher un électeur d'exercer son droit de vote ou pour le contraindre à en faire usage dans un sens déterminé ;

(2) Celui qui accorde, offre ou promet un avantage quelconque à une personne, pour elle-même ou pour un tiers, en vue de l'amener à voter dans un sens déterminé ou à s'abstenir de voter ;

(3) Celui qui accepte ou sollicite un tel avantage soit pour lui-même soit pour un tiers.

Art. 67.—Quiconque aura imprimé ou publié des papiers de propagande électorale en contravention à la disposition de l'article 51 de la présente loi, sera puni d'une amende n'excédant pas L.E. 50, sans préjudice de la confiscation des dits papiers.

Le Président de la Chambre pour laquelle l'option a eu lieu ou est censée avoir eu lieu, en donnera communication au Président de l'autre Chambre qui proclamera la vacance du siège.

Art. 60.—Le mandat de membre de l'une ou de l'autre Chambre ne peut être cumulé avec l'exercice de fonctions publiques quelles qu'elles soient.

Sont considérées comme fonctions publiques les fonctions dont les titulaires sont payés sur les fonds publics y compris tous les fonctionnaires et employés des Conseils Provinciaux et des Commissions Municipales, ceux du Ministère des Wakfs, ainsi que les Omdehs.

Exception est faite, toutefois, des fonctions de Ministre et de Sous-Secrétaire d'Etat parlementaire. [1]

Il y a également incompatibilité de cumul entre le mandat de membre de l'une ou de l'autre Chambre et celui de membre des Conseils Provinciaux, des Commissions Municipales et Locales et des Commissions des Chiakhats.

Art. 61.—Tout fonctionnaire ou employé public visé à l'article précédent, ainsi que tout membre des Conseils Provinciaux, des Commissions Municipales ou Locales ou des Commissions des Chiakhats, élu ou nommé membre de l'une ou de l'autre Chambre, est censé avoir résigné ses fonctions ou son mandat de membre dans ces Conseils ou Commissions, si dans les huit jours qui suivent la validation de son mandat électif, il ne renonce pas à ce mandat. En cas d'acceptation du dit mandat, le fonctionnaire ou employé pourra faire valoir ses droits à la pension ou à l'indemnité, selon le cas.

Tout membre de l'une ou de l'autre Chambre qui accepte une des fonctions publiques visées au susdit article, ou un mandat dans l'un des Conseils Provinciaux, des Commissions Municipales ou Locales ou des Commissions des Chiakhats, sera censé avoir renoncé à son mandat de Député ou de Sénateur, à l'expiration des huit jours qui suivent sa nomination dans l'une de ces fonctions ou qui suivent la date à laquelle son élection dans l'un des dits Conseils ou Commissions est devenue définitive. La Chambre prononcera alors la vacance du siège qu'il occupait.

Art. 62.—Tout membre de l'une ou de l'autre Chambre qui se trouve dans un des cas d'incapacité prévus aux articles 4 et 5 de la présente loi, que cette incapacité soit survenue au cours de son mandat ou qu'elle n'ait été découverte que depuis son élection, sera déchu de son mandat.

Sera également déchu de son mandat celui qui aura perdu les qualités requises pour être membre.

TITRE IV

DES CONTESTATIONS RELATIVES A LA VALIDITÉ DU MANDAT DES DÉPUTÉS ET DES SÉNATEURS, DES INCOMPATIBILITÉS ET DES DÉCHÉANCES.

Art. 57.—Chaque Chambre est seule et souverainement compétente pour juger de la validité du mandat de ses membres.

Tout électeur peut demander l'invalidation de l'élection qui a eu lieu dans sa circonscription par une requête adressée au Président de la Chambre. Cette demande devra être motivée et la signature du requérant devra être légalisée.

La requête devra être présentée au plus tard dans les quinze jours de la proclamation de l'élection.

De même tout candidat qui a receuilli des voix dans l'élection pourra de la même manière contester l'élection du membre qui a été proclamé élu.

Chaque Chambre aura le pouvoir d'entendre le requérant et de faire citer, s'il y a lieu, des témoins. Les dispositions du Code Pénal et du Code d'Instruction Criminelle en vigueur en matière correctionnelle sont applicables auxdits témoins.

Chacune des deux Chambres pourra conférer ce pouvoir au bureau qu'elle aura élu pour la validation des mandats.

La Chambre statuera sur les réclamations et contestations ; elle reconnaîtra la validité des opérations électorales et déclarera élu celui des candidats qu'elle estime avoir été valablement élu ou elle prononcera la nullité de l'élection et proclamera la vacance du siège.

Art. 58.—Lorsqu'un membre de l'une des deux Chambres aura été élu dans deux circonscriptions, il devra, dans les huit jours de la validation de son élection, déclarer à la Chambre quelle circonscription il désire représenter. A défaut d'option dans ce délai, la Chambre procède, par tirage au sort, à la désignation de la circonscription qui devra élire un nouveau représentant.

Art. 59.—Tout membre de l'une des deux Chambres qui aura été élu membre de l'autre Chambre, de même que toute personne qui aura été élue, dans les mêmes élections, membre de chacune des deux Chambres, devra, dans les huit jours de la validation de son élection, déclarer dans quelle Chambre il désire siéger. A défaut d'option dans ce délai, il sera censé avoir opté pour le Sénat.

(2) Appartenir à l'une des catégories suivantes:

(a) Ministres; Représentants Diplomatiques; Président de la Chambre des Députés; Sous-Secrétaires d'Etat; Présidents et Conseillers de la Cour d'Appel ou d'une Juridiction de même rang ou d'un rang supérieur; Procureurs Généraux; Bâtonniers de l'Ordre des Avocats; Fonctionnaires de l'Etat du rang de Directeur Général et audessus—tant actuels qu'anciens.

(b) Princes et Nabils de la Dynastie Royale, par voie de nomination et non d'élection; Hauts Représentants du Corps des Ulémas et du Clergé; Officiers Généraux retraités du grade de Lewa et d'un grade plus élevé; Députés ayant fait partie de la Chambre pendant deux législatures; Propriétaires payant des impôts d'un montant annuel de L.E. 150 au moins; personnes ayant un revenu annuel de L.E. 1.500 au moins et faisant partie d'entreprises financières, commerciales ou industrielles ou appartenant à une carrière libérale—le tout sous réserve des incompatibilités de fonctions prévues par la Constitution ou par la présente loi.

Le taux de l'impôt et des revenus est réduits au tiers en faveur des éligibles de la Moudirieh d'Assouan.

(3) Savoir bien lire et écrire.

Le sénateur élu doit également :

(a) Etre inscrit sur l'une des listes électorales.

(b) Poser sa candidature et déposer à la caisse de la Moudirieh ou du Gouvernorat, au moment de la déclaration de candidature, la somme de L.E. 150, qui sera affectée aux œuvres locales de bienfaisance, s'il retire sa candidature ou s'il n'obtient pas au moins le dixième des voix émises.

Art. 56.—Les dispositions du Titre II, à moins d'être contraires à celles du présent Titre, sont applicables à l'élection des sénateurs.

TITRE III

DE L'ÉLECTION DES MEMBRES DU SÉNAT

Art. 52.—Chaque Moudirieh ou Gouvernorat comptant 180.000 habitants ou plus élit un sénateur par 180.000 habitants ou fraction de 180.000 habitants, non inférieure à 90.000. La Moudirieh ou le Gouvernorat comptant moins de 180.000 habitants, mais non moins de 90.000 habitants, élit un sénateur. Le Gouvernorat comptant moins de 90.000 habitants élit un sénateur, à moins que la loi ne le rattache à un autre Gouvernorat ou à une Moudirieh.

Art. 53.—La Moudirieh ou le Gouvernorat ou la partie de Moudirieh ou de Gouvernorat, qui élit un sénateur, constitue une circonscription électorale.

Une loi déterminera les circonscriptions électorales dans les Moudiriehs et Gouvernorats ayant droit à plus d'un sénateur. Toutefois, la loi pourra considérer le chef-lieu d'une Moudirieh comptant moins de 180.000 habitants, mais non moins de 90.000, comme formant une circonscription électorale distincte ; dans ce cas, les autres parties de la Moudirieh seront considérées comme une Moudirieh distincte, tant en ce qui concerne la détermination du nombre des sénateurs à élire qu'en ce qui concerne la détermination des circonscriptions électorales.

En vue de faciliter les opérations électorales, une circonscription peut être divisée en sections par arrêté du Ministre de l'Intérieur.

Dans la détermination des circonscriptions électorales, et des sections des dites circonscriptions, il sera tenu compte du chiffre de la population, du nombre des électeurs, des limites des circonscriptions administratives ou des villages, des moyens de communication avec le chef-lieu de la circonscription ou le siège de la section et de toute autre condition pouvant assurer la meilleure organisation des opérations électorales.

Art. 54.—Les électeurs de chaque circonscription électorale éliront un seul membre au Sénat.

Art. 55.—Pour être sénateur, il faut :

(1) Etre âgé au moins de 40 ans révolus calculés d'après le calendrier grégorien.

Art. 46.—Toutes réclamations et décisions doivent être insérées au procès-verbal.

Toutefois, le défaut de mention au procès-verbal d'un incident ou d'une décision ne peut motiver l'annulation des opérations électorales.

Art. 47.—Le membre de la Chambre des Députés est élu à la majorité absolue des voix exprimées.

Si, au premier tour de scrutin, aucun candidat n'a obtenu la majorité absolue, il sera procédé dans les cinq jours à un ballottage entre les deux candidats qui ont obtenu le plus grand nombre de voix. S'il y a parité de voix avec d'autres candidats, ils seront également compris dans le ballottage.

Au second tour de scrutin, l'élection a lieu à la majorité relative des voix régulières exprimées.

Si, toutefois, deux ou plusieurs candidats obtiennent le même nombre de suffrages, le bureau procédera au tirage au sort entre eux. Celui qui sera désigné par le sort sera considéré comme élu.

Art. 48.—Le Président du bureau proclamera le nom du membre élu.

Tous les membres du bureau signeront, séance tenante, deux originaux du procès-verbal de l'élection. L'un sera transmis directement, avec toutes les pièces y relatives, au Ministre de l'Intérieur dans les trois jours, et l'autre sera conservé à la Moudirieh ou au Gouvernorat.

Art. 49.—Le Ministre de l'Intérieur adressera, sans retard, à chacun des membres élus un certificat d'élection.

Art. 50.—Si, pour se transporter de sa résidence au lieu des opérations électorales, l'électeur doit se servir de la voie ferrée de l'Etat, il lui sera délivré deux billets gratis de troisième classe pour l'aller et le retour, sur présentation de son certificat d'inscription sur la liste électorale.

Art. 51.—Tout écrit ou autre moyen de publication visé à l'article 148 du Code Pénal Indigène devra, s'il vise à la propagande électorale, porter le nom de l'éditeur.

Cette disposition s'applique depuis le jour de la publication au " Journal Officiel " de la date des élections et jusqu'à la fin des opérations électorales.

avoir inscrit son vote, remet le bulletin plié au Président qui le dépose dans l'urne. Le secrétaire paraphe en même temps sur la liste des électeurs le nom de l'électeur qui a voté.

Les électeurs qui ne sont pas à même de remplir eux-mêmes leurs bulletins pourront exprimer leur vote de vive voix, de manière que les membres du bureau seuls entendent.

Dans ce cas, le secrétaire inscrit le vote de chaque électeur sur un bulletin visé par le Président.

Les dits électeurs peuvent aussi choisir un membre du bureau auquel ils confieront secrètement leur vote, pourvu que le Président l'entende. Le membre l'inscrit sur un bulletin visé par le Président.

Art. 43.—Sont nuls les votes donnés conditionnellement ou donnés pour une personne dont le nom ne figure pas sur la liste des candidats ou pour plus d'une personne sur le même bulletin, ainsi que les votes inscrits sur un bulletin autre que celui remis par le bureau ou sur un bulletin signé par l'électeur qui a voté ou portant un signe ou indication quelconque permettant de l'identifier.

Art. 44.—A l'heure fixée pour la clôture des opérations électorales, le Président du bureau déclarera la votation close, sauf pour le cas prévu à l'article 39.

On procédera ensuite au dépouillement des votes.

Dans les sections de circonscription électorale, les urnes contenant les votes devront être scellées pour qu'il soit procédé, au plus tard dans les trois jours qui suivent le jour des élections, à leur dépouillement collectif par les soins du bureau de dépouillement, formé du Président du bureau électoral du siège de la circonscription principale, comme Président, et d'un membre de chaque bureau de section, choisi par les membres de ce bureau.

Art. 45.—Sans préjudice des dispositions contenues au Titre IV, le bureau statuera sur tout incident relatif aux opérations électorales et sur la validité des votes pris individuellement.

La délibération du bureau est secrète. Le Président pourra, le cas échéant, faire évacuer la salle pendant la délibération.

Les décisions sont prises à la majorité. En cas de partage, dont il sera fait mention au procès-verbal, la voix du Président est prépondérante. Ces décisions doivent être motivées et seront prononcées à haute voix par le Président.

d'intervenir pour le maintien de l'ordre public ; toutefois la Police ou la force armée ne pourront pénétrer dans la salle des élections que sur la réquisition du Président du bureau.

Art. 37.—Seuls les électeurs et les candidats assistent à la réunion. Ils ne pourront pas s'y présenter porteurs d'arme. Les candidats auront toujours le droit d'accès à la salle des élections.

Art. 38.—Trois membres du bureau, au moins, dont le secrétaire, doivent être présents pendant tout le cours des opérations.

Si, à un moment au cours des opérations, ce nombre fait défaut, le Président devra le compléter par un ou deux des électeurs présents.

Le Président est remplacé, en cas d'absence, par le membre qu'il désignera.

Le Président désignera aussi le membre ou l'électeur qui aura à remplacer le secrétaire, momentanément absent.

Art. 39.—La votation reste ouverte de huit heures du matin à cinq heures du soir.

Toutefois, si à 5 heures du soir, il y a dans la salle des élections, des électeurs qui n'auront pas encore voté, le bureau électoral dressera un état de leurs noms, et la votation se poursuivra jusqu'à ce qu'ils aient voté.

La votation se fera par scrutin secret.

Art. 40.—Les membres du bureau électoral qui sont électeurs votent les premiers.

En cas de sectionnement d'une criconscription, le Président du bureau et le délégué du Ministre de l'Intérieur, s'ils sont électeurs dans la circonscription, votent dans la section à laquelle ils ont été assignés comme Président et membre du bureau électoral, même s'ils appartiennent à une autre section.

Art. 41.—Au moment du vote, chaque électeur présentera au bureau le certificat attestant l'inscription de son nom sur la liste électorale. L'électeur qui aura perdu son certificat sera admis à voter après vérification de son identité par le bureau.

Art. 42.- Chaque électeur reçoit des mains du Président un bulletin de vote déplié et portant au verso le timbre du bureau électoral et la date de l'élection. L'électeur se rend dans un des compartiments réservés aux votes dans la salle même et, après

Art. 34.—La direction des élections, dans chaque circonscription ou section de circonscription, appartient à un bureau électoral composé d'un juge, d'un membre du Parquet, ou d'un fonctionnaire de l'Etat désigné par le Ministre de la Justice, comme président, d'un délégué du Ministre de l'Intérieur et de trois électeurs non-candidats.

Art. 35.—Avant le jour de l'élection, le président du bureau électoral et le délégué du Ministre de l'Intérieur, visés à l'article précédent, choisiront d'un commun accord, dans la liste des électeurs de la circonscription, trois électeurs non-candidats sachant lire et écrire pour composer le bureau provisoire qui, le jour des élections, devra pourvoir aux opérations nécessaires pour la constitution du bureau électoral définitif.

En cas d'absence d'un ou de plusieurs des électeurs choisis comme membres du bureau provisoire, le président complétera le bureau en prenant parmi les électeurs présents le nombre de membres nécessaires.

Le bureau électoral définitif sera constitué par le juge, le membre du Parquet ou le fonctionnaire de l'Etat et le délégué du Ministre de l'Intérieur sus-visés, et par trois électeurs élus de la manière suivante :

Tout candidat peut désigner cinq électeurs dont il communiquera les noms par écrit, la veille des élections, au président du bureau provisoire. Ces électeurs ainsi désignés choisiront trois parmi eux pour faire partie du bureau.

La votation aura lieu dans la salle des élections au jour fixé, par les électeurs désignés qui seront présents et à la majorité relative. On suivra à cet effet les règles établies aux articles 40, 41 et 42 de la présente loi. Si les candidats obtiennent le même nombre de suffrages, on procédera entre eux au tirage au sort. Celui que le sort aura désigné sera considéré comme membre du bureau. Si, une heure après celle fixée pour le commencement des opérations électorales, on n'a pu constituer le bureau électoral définitif, soit que les candidats n'auront pas régulièrement désigné les électeurs, soit que ces derniers auront fait défaut, le bureau provisoire deviendra définitif. Le bureau, soit provisoire, soit définitif, choisira dans son sein son secrétaire qui aura à rédiger les procès-verbaux des opérations électorales accomplies par le bureau et à en donner lecture à la fin de la séance.

Art. 36.—Le Président du bureau a la police de la réunion électorale et pourra à cet effet requérir en cas de nécessité les agents de la Police et de la force armée. Le Moudir ou Gouverneur aura toujours le droit de surveiller les réunions électorales et, au besoin,

Art. 28.—La liste des candidats de chaque circonscription électorale sera affichée par les soins du Moudir ou du Gouverneur, au siège de la circonscription et de toutes les sections de circonscription, dans les trois jours qui suivront l'expiration du délai fixé à l'article 27.

Cette liste restera affichée pendant cinq jours.

Tout candidat, qui aurait été omis sur la liste, pourra réclamer au Moudir ou Gouverneur son inscription dans le dit délai de cinq jours.

Art. 29.—S'il apparaît qu'un candidat s'est présenté dans plus de deux circonscriptions, il aura à opter pour les deux circonscriptions dans lesquelles il désire maintenir sa candidature. S'il n'opte pas pendant les cinq jours de l'affichage, il sera considéré comme candidat dans les deux premières circonscriptions où sa candidature aura été inscrite.

Art. 30.—Lorsque, dans une circonscription électorale, une seule candidature a été valablement posée, le candidat est proclamé élu par le Ministre de l'Intérieur dès l'expiration du délai ci-dessus prévu et sans qu'il y ait lieu de procéder aux formalités de l'élection.

Art. 31.—Chaque candidat peut se désister de sa candidature par exploit d'huissier signifié à la Moudirieh ou au Gouvernorat cinq jours avant la date fixée pour les élections à la Chambre des Députés. Mention en sera faite en regard de son nom sur la liste des candidats et annoncée le jour des élections par affichage à la porte du siège de la circonscription ou de la section électorale.

Art. 32.—Le décret ou l'arrêté convoquant les électeurs sera annoncé par affichage dans chaque village, ville ou section d'une ville, ainsi que dans les endroits désignés par arrêté du Gouverneur ou du Moudir.

Au bas de chaque copie de ce décret ou arrêté seront portés les noms des candidats de la circonscription électorale.

Art. 33.—Les bulletins de vote sont imprimés aux frais du Gouvernement dans la forme qui sera établie par arrêté du Ministre de l'Intérieur.

La répartition des bulletins de vote entre les différents bureaux électoraux sera également réglementée par arrêté du Ministre de l'Intérieur.

Art. 22.—Les électeurs de chaque circonscription électorale éliront un seul membre à la Chambre des Députés.

Art. 23.—Pour être élu membre de la Chambre des Députés, il faut :

(1) Etre âgé de trente ans accomplis, calculés d'après le calendrier grégorien ;

(2) Etre inscrit sur l'une des listes électorales et savoir bien lire et écrire;

(3) Ne pas être officier en disponibilité ni soldat en permission libre ;

(4) Se présenter comme candidat et déposer à la caisse de la Moudirieh ou du Gouvernorat, au moment de la déclaration de candidature, une somme de L.E. 150, qui sera affectée aux œuvres locales de bienfaisance dans la circonscription électorale si le candidat retire sa candidature, ou s'il n'obtient pas aux élections au moins le dixième des voix régulièrement émises.

Cette somme sera réduite de moitié pour les candidats du Markaz d'El Derr et des régions relevant actuellement de l'Administration des Frontières.

Les Princes et Nabils de la Dynastie Royale ne seront pas élus députés, mais ils pourront être nommés sénateurs.

Art. 24.—La date des élections générales sera fixée par décret et celle des élections complémentaires, par arrêté du Ministre de l'Intérieur.

Art. 25.—Nul ne peut poser sa candidature dans plus de deux circonscriptions électorales.

Art. 26.—Aucun fonctionnaire ne peut poser sa candidature dans son ressort particulier. Cette disposition n'est pas applicable aux Omdehs et Cheikhs de village.

Art. 27.—Les candidatures seront, sous peine de nullité, présentées par écrit à la Moudirieh ou au Gouvernorat, accompagnées du récépissé de la somme visée à l'article 23, dans les dix jours qui suivront la publication du décret ou de l'arrêté prévus à l'article 24.

Ces candidatures seront inscrites suivant la date de leur réception dans un registre spécial, et il en sera donné récépissé.

Art. 19.—Le Président de la Commission visée à l'article 7 délivrera à tout individu inscrit sur la liste électorale et dont l'inscription est devenue définitive, un certificat d'élection contenant le nom du titulaire, son domicile, le numéro d'ordre et la date de son inscription sur la liste, ainsi que l'âge qui lui a été déterminé lors de l'inscription. Le dit certificat devra être revêtu du sceau du Markaz ou du Kism.

TITRE II

DE L'ÉLECTION DES MEMBRES DE LA CHAMBRE DES DÉPUTÉS

Art. 20.—Chaque Moudirieh ou Gouvernorat comptant 60.000 habitants ou plus élit un député par 60.000 habitants ou fraction de 60.000, non inférieure à 30.000. La Moudirieh ou le Gouvernorat comptant moins de 60.000 habitants, mais non moins de 30.000, élit un député.

Le Gouvernorat comptant moins de 30.000 habitants élit un député, à moins que la loi ne le rattache à un autre Gouvernorat ou à une Moudirieh.

Art. 21.—La Moudirieh ou le Gouvernorat, ou la partie de Moudirieh ou de Gouvernorat, qui élit un député, constitue une circonscription électorale.

Une loi déterminera les circonscriptions électorales dans les Moudiriehs et Gouvernorats ayant droit à plus d'un député. Toutefois, la loi pourra considérer le chef-lieu d'une Moudirieh comptant moins de 60.000 habitants, mais non moins de 30.000, comme formant une circonscription électorale distincte ; dans ce cas, les autres parties de la Mouririeh seront considérées comme une Moudirieh distincte, tant en ce qui concerne la détermination du nombre des députés à élire qu'en ce qui concerne la détermination des circonscriptions électorales.

En vue de faciliter les opérations électorales, une circonscription peut être divisée en sections par arrêté du Ministre de l'Intérieur.

Dans la détermination des circonscriptions électorales et des sections des dites circonscriptions, il sera tenu compte du chiffre de la population, du nombre des électeurs, des limites des circonscriptions administratives ou des villages, des moyens de communication avec le chef-lieu de la circonscription ou le siège de la section, et de toute autre condition pouvant assurer la meilleure organisation es opérations électorales.

L'appel sera formé par simple requête accompagnée d'une copie de la décision ainsi que des pièces justificatives.

Le Président du Tribunal fixera, au bas de la requête, la date de l'audience. Copie de la requête et de l'ordonnance de fixation de l'audience sera signifiée cinq jours à l'avance à toutes les parties intéressées.

Les causes seront jugées d'urgence et sur les conclusions du Ministère Public.

Le Tribunal statuera en dernier ressort et sans frais.

L'appelant qui succombera pourra être condamné à une amende ne dépassant pas P.T. 500.

Art. 15.—Le Tribunal donnera avis au Moudir ou Gouverneur des infirmations par lui prononcées dans les cinq jours de la décision.

Les décisions des Commissions produiront, jusqu'au jour où cet avis aura été donné, tous leurs effets.

Art. 16.—Tout électeur inscrit sur l'une des listes de la circonscription électorale pourra intervenir dans une contestation sur une demande d'inscription ou de radiation, soit devant la Commission prévue à l'article 13, soit devant le Tribunal, alors même qu'il n'a pas été partie à la décision de la Commission.

Art. 17.—Au mois de décembre de chaque année, les Comités procéderont à la révison des listes électorales.

Ils ajouteront :

(1) Les Egyptiens qui auront acquis les qualités requises par la loi pour l'exercice des droits électoraux ;

(2) Ceux qui auront été indûment omis lors des révisions antérieures.

Ils retrancheront :

(1) Les individus décédés ;

(2) Ceux qui ont perdu les qualités requises depuis la dernière révision ou qui avaient été indûment inscrits.

Les dispositions des articles 10 à 16 sont applicables à la liste révisée.

Art. 18.—Toute personne inscrite sur la liste électorale a le droit de voter et nul ne peut être admis à voter s'il n'est inscrit sur la liste électorale.

L'autre exemplaire de la liste restera auprès du Président du Comité et sera rectifié par ses soins suivant les modifications qui lui auront été notifiées par le Moudir ou le Gouverneur par application de l'alinéa précédent.

Art. 12.—Tout Egyptien, qui se croira indûment omis sur la liste électorale, ou dont les indications relatives à son inscription auront été entâchées d'erreur, pourra réclamer son inscription ou la rectification des dites indications. De même, tout électeur inscrit sur l'une des listes de la circonscription électorale pourra réclamer l'inscription de tout individu indûment omis ou la radiation de tout autre individu indûment inscrit, comme il pourra réclamer la rectification des indications relatives à l'inscription.

Ces réclamations pourront être produites jusqu'au 31 janvier de chaque année. Elles seront adressées par écrit, dans les Moudiriehs, au Moudir, et dans les Gouvernorats, au Gouverneur. Elles seront inscrites par ordre de date dans un registre spécial et il en sera donné récépissé à ceux qui les présentent.

Tout Moudir ou Gouverneur doit, dans tous les cas, avertir sans frais les auteurs des réclamations précitées, ainsi que les personnes visées par les réclamations, afin qu'ils puissent présenter, par écrit ou verbalement, soit en personne, soit par les soins d'un mandataire, leurs observations à la commission prévue à l'article suivant.

La liste des réclamations sera déposée à la Moudirieh ou au Gouvernorat du 6 au 15 février. Tout électeur inscrit pourra en prendre connaissance.

Art. 13.—Les réclamations seront jugées sans frais, du 15 février au 15 mars de chaque année, par une commission composée du Moudir ou du Gouverneur, comme président, d'un juge désigné par le Président du Tribunal de première instance et d'un membre du Parquet désigné par le Procureur Général.

A défaut du Moudir ou du Gouverneur, la présidence appartient à celui qui en fait les fonctions.

Les décisions de la Commission seront affichées du 15 au 31 mars au siège de la Moudirieh ou du Gouvernorat. Le défaut de décision ou d'affichage d'une décision sur une réclamation présentée au Moudir ou au Gouverneur dans les délais prescrits par l'article précédent vaut rejet de cette réclamation.

Art. 14.—Du 1er avril jusqu'au 10, les intéressés ainsi que tout électeur inscrit sur l'une des listes de la circonscription électorale pourront se pourvoir en appel contre les décisions des Commissions devant le Tribunal de première instance dans le ressort duquel siège la Commission qui a rendu la décision. Il en est de même du cas où la décision sur une réclamation n'aurait pas été affichée.

Cette disposition s'applique aux officiers, sous-officiers et soldats de la Police ou de l'Administration des Gardes-Côtes ou à tout individu appartenant à tout autre corps organisé militairement.

Art. 7.—Une liste électorale permanente est établie dans chaque ville et village des Moudiriehs par les soins d'un comité composé de l'Omdeh ou de celui qui en fait fonction, comme président, du Mâzoun et d'un notable sachant lire et écrire désigné par le Maamour du Markaz. A défaut du Mâzoun, le Maamour désignera pour le remplacer un notable sachant lire et écrire.

Dans chaque Kism du Caire, d'Alexandrie et de Port-Saïd, la liste électorale est établie par les soins d'un comité composé du Maamour du Kism ou de celui qui en fait fonction, comme président, et de deux notables sachant lire et écrire nommés par le Gouverneur. Dans les autres Gouvernorats, le Comité est composé d'un délégué du Gouverneur, comme président, et de deux notables sachant lire et écrire nommés par le Gouverneur.

Art. 8.—La liste électorale comprendra les nom, prénoms, profession, âge et lieu d'habitation de tous les électeurs ayant, à la date du 1er décembre, les qualités requises pour l'exercice des droits électoraux.

La liste électorale sera dressée en double exemplaire par ordre alphabétique, soit par ville, village ou Kism, soit par quartier ou Hissa dans les villes, villages ou Kisms.

Art. 9.—Le Comité peut toujours exiger que la personne inscrite ou à inscrire sur la liste justifie de son âge, de sa nationalité et des autres conditions requises pour l'exercice des droits électoraux.

Art. 10.—La liste électorale sera affichée dans chaque ville, village ou Kism dans les endroits désignés par arrêté du Moudir ou Gouverneur.

L'affichage aura lieu du 1er au 15 janvier de chaque année.

Art. 11.—Un des deux exemplaires de chaque liste électorale dûment signé par les membres du Comité qui l'auront dressé et le procès-verbal constatant l'affichage seront, le jour même, transmis au Moudir ou au Gouverneur.

Le Moudir ou Gouverneur contresignera cet exemplaire ; il ne pourra y être fait de modification dans le courant de l'année, sauf le cas de changement de domicile ou de rectification conformément aux décisions de la Commission dont il sera parlé ci-après ou aux décisions du Tribunal. Les modifications seront signées par le Moudir ou le Gouverneur.

Art. 3.—Aucun électeur ne peut exercer son droit de vote plus d'une fois pour la même élection.

Art. 4.—Sont déchus des droits électoraux:

(1) Ceux qui ont été condamnés à une peine criminelle;

(2) Ceux qui ont été condamnés pour crime à une peine correctionnelle.

Sont également déchus des droits électoraux pour les périodes ci-après indiquées respectivement:

(1) Pour une période de quinze ans à partir de la date de leur condamnation définitive, ceux qui ont été condamnés pour vol, recel d'objets volés, escroquerie, abus de confiance, concussion, corruption, banqueroute frauduleuse, faux, usage de faux, faux témoignage, subornation de témoins, attentat à la pudeur, excitation des mineurs à la débauche, vagabondage, ainsi que pour délits commis en vue d'échapper au service militaire. Il en est de même de ceux qui sont condamnés pour tentative de l'une des dites infractions prévues par la loi.

(2) Pour une période de cinq ans à partir de la date de leur condamnation définitive, ceux qui ont été condamnés à une peine d'emprisonnement pour un des délits ou tentatives des délits électoraux prévus aux articles 65, 66, 70, 71, 73 et 74 de la présente loi.

(3) Pour une période de cinq ans à partir de l'expiration de la peine, ceux qui ont été condamnés pour l'un des délits prévus à la Loi No. 21 de 1928 sur les stupéfiants.

Les condamnations prononcées par des juridictions autres que la juridiction ordinaire n'entraînent pas la déchéance du droit électoral.

Art. 5.—Sont frappés de la suspension de l'exercice des droits électoraux:

(1) Ceux qui sont en état d'interdiction et les aliénés internés, pendant leur interdiction ou leur internement.

(2) Ceux qui sont en état de faillite déclarée, pendant cinq ans à partir de la date de la déclaration de faillite, à moins qu'ils n'aient été préalablement réhabilités.

Art. 6.—Le droit de vote des officiers, sous-officiers et soldats de l'armée et de la marine, ne se trouvant pas en disponibilité ou en permission libre, est suspendu tant qu'ils sont sous les armes.

Décret-Loi No. 148 de 1935

LOI ELECTORALE

Nous, Fouad 1er, Roi d'Egypte,

Vu Notre Rescrit No. 118 de 1935 ;

Vu la Loi No. 38 de 1930 ;

Sur la proposition de Notre Ministre de l'Intérieur et l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres ;

DÉCRÉTONS :

TITRE I

CORPS ELECTORAL

Art. 1.—Sont électeurs tous les Egyptiens du sexe masculin, âgés de vingt et un ans ou de vingt-cinq ans accomplis, calculés d'après le calendrier grégorien, selon qu'il s'agit des élections à la Chambre des Députés ou au Sénat.

Art. 2.—Chaque électeur doit exercer ses droits électoraux en personne et dans la circonscription électorale dans laquelle se trouve son domicile.

Tout individu est censé avoir son domicile électoral dans le lieu où il réside à titre permanent, ou dans celui où il a des intérêts, ou encore dans celui où réside sa famille. Il doit désigner le domicile où il entend exercer ses droits électoraux.

En cas de changement de domicile, l'électeur doit notifier ce changement par déclaration écrite au Moudir ou au Gouverneur du lieu où il entend transférer son domicile, aux fins de la modification des listes prévues au deuxième alinéa de l'article 11.

Si le changement de domicile n'a pas été notifié avant la date de la convocation des collèges électoraux, l'électeur exercera ses droits électoraux dans la circonscription où il se trouvait précédemment inscrit.

GOUVERNEMENT EGYPTIEN

Décret-Loi No. 148 de 1935

Publié au "Journal Officiel" No. 116 (Extraordinaire)
du 20 décembre 1935

Imp. Nationale, Boulac, Le Caire, 1935.

Les publications du Gouvernement sont en vente à la Salle de Vente du Ministère des Finances (Dawawine). Toutes les correspondances relatives aux dites publications doivent être adressées directement au Bureau des Publications du Gouvernement à l'Imprimerie Nationale, Boulac, Le Caire.

Prix - - - - - P.T. 2

GOUVERNEMENT EGYPTIEN

Décret-Loi No. 148 de 1935

Loi Electorale

Publié au "Journal Officiel" No. 116 (Extraordinaire)
du 20 décembre 1935

Imp. Nationale, Boulac, Le Caire, 1935.

Les publications du Gouvernement sont en vente à la Salle de Vente du Ministère des Finances (Dawawine). Toutes les correspondances relatives aux dites publications doivent être adressées directement au Bureau des Publications du Gouvernement à l'Imprimerie Nationale, Boulac, Le Caire.

Prix - - - - - P.T. 2